مقاومة الدولة المدنية بمشروع نظام الخلافة

قادري احمد حيدر

الغريب أن نسمع اليوم في اليمن من يقول ويكتب عن (أن الإسلام لا يعرف ولا يعترف بأي سلطة كهنوتية تدعي الوساطة بين الله وخلقه ، وأن قياس الإسلام على المسيحية قياس باطل من أساسه فالمسيحية تقوم على نظام كهنوتي معترف به، له سلطانه، ونفوذه وأملاكه ورجاله على اختلاف مراتبهم ودرجاتهم في سلم القيادة المسيحية ولا يوجد هذا في الإسلام) وتعليقا على القول المذكور أولا أتفق مع ما يذهب إليه مؤلفا الكتاب المذكور في الفقرة المشار إليها من أن الإسلام كدين لا يعرف ولا يعترف بأي سلطة كهنوتية تدعي الوساطة بين الله وخلقه فالدين الإسلامي كدين بريء من أي وساطة كهنوتية، وثانيا: أن جميع الدول الغربية والأمريكية والأوروبية هي اليوم ليست دولا دينية بل علمانية ولكل منها تطبيقه واجتهاده الذاتي الخاص في تطبيق العلمانية ولم نسمع عن أن أيا من هذه الدول تناصب الدين كدين العداء أو تدعو للحرب على الدين أيا كان هذا الدين ففي ظل هذه الدول العلمانية (الكافرة) يعيش مئات الملايين من المسلمين ولهم جميع حقوقهم الدينية الكاملة ولا تتدخل الدولة في حياة الناس العبادية وشعائرهم وطقوسهم الدينية الخاصة بهم بل إنه في معظمها يسمح لهم ببناء مساجدهم الإسلامية الخاصة ومراكزهم الثقافية الدينية .. باستثناء دولة أو دولتين حادت عن هذا الحق وهي دول مسيحية بمعنى انتماء غالبية أو معظم سكانها للدين المسيحي وليس بمعنى أن الدولة مسيحية دينية، علما أن مشكلة بناء الكنائس في مصر ما تزال إحدى دوائر العنف والاضطراب في مصر اليوم.

والاهم أن الكنيسة اليوم في الغرب المسيحي تمارس دورها كمؤسسة دينية لا دخل لها في شأن السياسة والدولة، ثالثا: أن المؤسسات الدينية الإسلامية (سنة أو شيعة) لها أملاك الأوقاف ... وأملاك الحوزات وملكية المؤسسة الدينية (الحوزات) وهي في إيران وفي العراق تصل في الشهر الواحد لأرقام كبيرة من ملايين الدولارات، في العراق حسب إحصائية أوردها د. فالح عبدالجبار في مقاله في صحيفة الحياة اللندنية والحقيقة أن أرقام الأرصدة المالية للحوزات الإيرانية الآتية من مصادر الضريبة (الخمس) وغيرها تصل إلى عشرات إن لم يكن أكثر من مليارات الدولارات المستثمرة في جوانب اقتصادية ومالية مختلفة.

ومعلوم اليوم أن الحركات السياسية في كل المنطقة العربية (المشرق والمغرب) هي من أكثر وأغنى الحركات السياسية الإسلامية ولهم استثمارات مالية واقتصادية وتجارية كبيرة داخل بلدانهم أو في خارجها وقدراتهم الهائلة على تمويل الانتخابات وإشراك المال السياسي في دعم انتخاباتهم أكبر دليل على ذلك ومصادر ذلك عديدة ومتنوعة (السعودية ودول الخليج والدول الإسلامية في العالم الإسلامي إضافة إلى التبرعات الداخلية) ثم ماذا تسمى ظاهرة (المطاوعة) العاملين تحت اسم (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) في السعودية.. ونماذجها بدأت تنتشر في أكثر من بلد عربي بما فيها اليمن لفرض إسلامهم الخاص على الناس بالقوة والإكراه مع أن القرآن الكريم يقول في محكمة كتابه (لا إكراه في الدين..) (وجادلهم بالتي هي أحسن..) وقوله تعالى (وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر).(آية 29 الكهف).

صحيح أن الدين الإسلامي كدين لا يعترف بالوساطة والرهبنة والكهانة بين الله وخلقه ومع ذلك فعلى صعيد الممارسة والتطبيق السياسي والاجتماعي التاريخي عرفنا أنظمة ودولا حكمت باسم الدين الإسلامي وقدمت وما تزال تقدم أسوأ نماذجها في التاريخ السياسي للدول .

إن حديث البعض اليوم عن دولة إسلامية وخلافة إسلامية يذكرني بالشعار السياسي الذي رفعته القوة الإمامية والملكية بعد قيام ثورة 26 سبتمبر 1962م قبل مؤتمر الطائف وبعده فقد رفع مؤتمر الطائف 1965م شعار (الدولة الإسلامية) (والدولة الدينية) في مواجهة جمهورية سبتمبر وثورة 26 سبتمبر ولا أرى في حديث البعض اليوم عن دولة دينية ودولة إسلامية أو حديث (عبد المجيد الزنداني ومحمد الصادق المغلس وغيرهما) عن دولة خلافة إسلامية سوى رجع صدى لخطاب القوى الإمامية والملكية في مواجهة ثورة الشباب الشعبية ومطالبتهم بقيام دولة مدنية دستورية حديثة دولة تقوم على عقد اجتماعي مدني، مصدر وصاحب السلطة فيه هو الشعب وحده وكما يرى المفكر الإسلامي خالد محمد خالد (لكي يكون الشعب حرا يجب أن يسود ولكي يسود يجب أن يحكم وهذه هي الديمقراطية حكم الشعب) وفي هذا السياق، وتأصيلا لحكم الشعب وسيادته ورفضا للدولة الدينية يقول الأستاذ خالد محمد خالد في كتابه الآخر (من هنا نبدأ) (أن أجل خدمة نؤديها للدين أن نجعله قريبا من قلوب الناس ، عميقا في نفوسهم وتطعيم الدولة والمجتمع بروحه الحي ومعنوياته الفاضلة، لأنك أن تأتي بحكومة تستغله في تقديس ذاتها وتبرير أطماعها واستكراه الناس لجبروتها وأن الدين يجب أن يظل كما أراده ربه نبوة لا ملكا، وهداية لا حكومة وموعظة لا سوطا (...)

وحيث أن الدين شيء ودعاة الدين و الحكومات الدينية شيء آخر ولا يعد الطعن في هؤلاء الدعاة أو في هذه الحكومات طعنا في الدين(...) فالدين حقائق خالدة ثابتة أما هؤلاء الدعاة ومتولو شؤون هذه الحكومات فهم بشر من الناس يصيبون ويخطئون) وحديث المفكرين الإسلاميين وكذا فتاوى رجال الدين الإسلاميين - بمن فيهم رجال الدين المستنيرون حول قضايا الدولة وبنائها وشروط قيامها ومفهومها هي اجتهادات إيديولوجية سياسية وليس القول الفصل الديني القرآني، وكذلك فإننا لا نرى في حديث البعض اليوم عن دولة دينية أو دولة إسلامية أو دولية مدنية دينية وهي حالة جمع بين المتناقضات التي لا تجتمع كما يصرح البعض أو دولة خلافة إسلامية سوى معارضة أو مقاومة ماضوية لمشروع الدولة المدنية الحديثة الذي يقول به شباب الثورة بمختلف تياراتهم ومكوناتهم وهي اليوم دعوة دينية لدولة ثيوقراطية في شروط عصر مغاير ولا تمتلك أدنى شروط ومقومات القدرة على الوجود والحياة وهي دعوة سلفية ماضوية صلتها بالسياسة والمصالح أكبر وأعمق من صلتها بالدين الإسلامي الذي لم يقل بالدولة الدينية ولم يعرف في تاريخه دولة دينية بالاسم الصريح للدولة الدينية أو الإسلامية فقط الحكام (الخلفاء والملوك والسلاطين والأمراء والأئمة) هم من كانوا يلحقون بأسمائهم العديد من الصفات والنعوت والألقاب الدينية لأهداف سياسية سلطوية (دنيوية) مثل الحاكم بأمر الله، الناصر لدين الله، المتوكل على الله، المستنصر بالله المستعظم بالله، مع أن الخليفة عمر بن الخطاب اكتفى بلقب أمير المؤمنين بدلا من خليفة رسول الله ودلالة تسمية عمر بن الخطاب هنا تحمل دلالة سياسية اجتماعية بشرية تعني علاقة بين حاكم ومحكوم علاقة بين رئيس ومرؤوس حددها في خطاب توليه الخلافة في صورة العقد الذي قدمه للناس بعد مبايعته سبق أن أوردنا مختصره، وهو لا يختلف عن قسم تولية الخليفة أبوبكر الصديق .

ويمكننا القول أن معظم الدول العربية الإسلامية التي تدعي أنها دول إسلامية أو تحكم باسم الدين الإسلامي هي من أكثر الدول والأنظمة ابتعادا عن روح الدين الإسلامي والأكثر إغراقا في الاستبداد الثيوقراطي وفي التخلف الاجتماعي بدءا من السعودية ونظامي جعفر النميري والبشير ومعهم د. حسن الترابي إلى نظام دولة باكستان ودولة طالبان حتى دولة ولاية الفقيه المذهبية في جمهورية إيران الإسلامية.

فلا يزايدن أحد علينا اليوم في الحديث عن نموذج لدولة تدعي صلتها بالدين وتحكم باسمه ولا يشار إليها بالبنان بأنها دولة ثيوقراطية مستبدة وكهنوتية تستخدم الدين الإسلامي أداة ووسيلة لخدمة السلطة والسلطان .. وهنا أجد نفسي متفقا مع ما يقوله المفكر الإسلامي الأستاذ خالد محمد خالد (فما حاجة الدين إذا إلى أن يكون دولة؟ وكيف يمكن أن يكونها وهو عبارة عن حقائق خالدة لا تتغير بينما الدولة نظم تخضع لعوامل التطور والزمن المستمر، والتبدل الدائم ؟ وهل الدين أدنى مرتبة من الدولة حتى يتحول إليها ويندمج فيها ؟ ثم إن الدولة بنظمها الدائمة التغيير عرضة للنقد والتجريح وعرضة للسقوط والهزائم والاستعمار فكيف تعرض الدين لهذه المهاب أو بعضها أن الذين يريدون أن يجعلوا الدين دولة، ويؤمنون بوجوب قيام حكومة دينية يبررون ذلك بثلاثة أمور: الأول: القضاء على الرذائل والثاني: إقامة الحدود والثالث : تحرير البلاد والعمل لاستكمال استقلالها وإنعاش أهلها) والأمور والقضايا الثلاثة التي أشار إليها الأستاذ خالد محمد خالد يمكن أن تقوم بها أي دولة مدنية ديمقراطية حديثة تقوم على العدل والحرية والمساواة بين الناس ، كما أن إجابات التاريخ السياسي العربي الإسلامي حول الأسئلة الثلاثة اختلفت وتعددت بل وتناقضت فليست إجابة خليفتي رسول الله صلى الله عليه وسلم أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وبعدهما عمر بن عبد العزيز هي إجابة عثمان بن عفان ومعاوية بن أبي سفيان وولده يزيد ولا هي إجابة أبي جعفر المنصور وعبد الملك بن مروان حتى الخلافة العثمانية وصولا لإجابة الدولة الوهابية السعودية والإثني عشرية الشيعية الإيرانية (الجمهورية الإسلامية) حتى دولة طالبان و إرهاب القاعدة وجميعهم يقولون إنهم يحكمون (بما أنزل الله) .

اختيار الأفضل

د.علي مطهر العثربي

الإدراك الواعي لمعاني ودلالات الرضا والقبول لا يأتي من المزاجية وحب الذات والاعتماد على الوهم والخيالات اليوتوبية، وإنما من خلال الانطلاق من الشعب وإلى الشعب إيمانا بحق الشعب في امتلاك السلطة وممارستها على أرض الواقع، ولذلك لايجوز فرض الهيمنة الفئوية أو السلالية أو المناطقية أو الحزبية على الشعب بقوة العصبية الجاهلية التي لم تخلف إلا الأحقاد والضغائن التي زعزعت الأمن والاستقرار، واليمن عبر التاريخ السياسي الطويل لم يحقق التنمية الشاملة والنمو الحضاري إلا في ظل الأمن والاستقرار الذي يعزز الرضا والقبول الشعبي العام الذي ينطلق من ثوابت الوطن.

ولئن كانت اليمن قد استطاعت تحقيق الأمن والاستقرار وإنجاز الكثير من الطموحات التنموية فإن ذلك لم يأت إلا بعد أن استعاد الشعب حقه في امتلاك السلطة وممارستها على أرض الواقع، من خلال الانتخابات وما تلا ذلك من عودة حق الشعب في امتلاك السلطة من الانتخابات النيابية إلى الانتخابات المباشرة في 1999م وفي 2006م و2012م، وقد يقول البعض الذين لايدركون المعنى العملي لمفهوم الرضا والقبول: إن الفترة من 17 يوليو 1978م وحتى انتخابات 2012، لم تكن مستقرة استقرارا كاملا، وهذا صحيح ولكني أعد ذلك الصراع الذي كان يظهر بين الحين والآخر، هو بين القوى التي تريد أن تعيد اليمن إلى ما قبل 1962م، و1963م التي تحلم بالحق الإلهي والحق السلاطيني والحق المشيخي والحق السلالي من جهة ومن جهة أخرى الإرادة الشعبية الرافضة لهذه الادعاءات التي ما أنزل الله بها من سلطان، لأن الإرادة الشعبية تستمد قوتها من الإرادة الإلهية، فلم تستطع تلك الادعاءات التي تحالفت في الأزمة السياسية، رغم تناقضاتها، إسقاط الإرادة الشعبية، والهدف الوحيد الذي جمع تلك القوى المتناحرة هو إزاحة الإرادة الشعبية من طريق تلك القوى ليسيطر كل فصيل منهم على جزء من الوطن وجميعهم لا تهمه الوحدة اليمنية بقدر ما يهمه هواه دون سواه.

بناء على ما تقدم ينبغي الإدراك الواعي لمفهوم الرضا والقبول بأنه ليس محصورا في فئة اجتماعية محددة أو عصبية جاهلية عمياء، وإنما في الرضا والقبول الشعبي العام الذي يمثل كل مكونات الشعب، ولذلك فإن تكوين أي حزب أو تنظيم سياسي لايمكن أن يسمح بإشهاره إذا كان فئويا أو طائفيا أو مناطقيا، بل لابد أن يمثل الشعب كله، لأن من أهداف الأحزاب الوصول إلى السلطة وهو حق مشروع إذا سلك الحزب الطريق المشروع، وهذا يعني أن الإرادة الشعبية هي صاحبة الحق المطلق في اختيار الأفضل بإذن الله.

ماتيسر عن مأساة ميناء عدن

صلاح السقلدي

- ميناء عدن واحد من أهم موانئ العالم وأحد المرافق الاقتصادية الحيوية التي عبثت بها يد النهب والتفيد والفساد التي طالت الجنوب منذ الحرب الظالمة عام 94م وصار نهب هذا الميناء وبيع معظم أرصفته وربما مسطحاته المائية لقوى متنفذة عنوانا بارزا لنهب ثورات عدن والجنوب بحرا وبرا وما فوق الثرى وتحته وتساقطت بعده تباعا مرافق الجنوب ومنشآته الحيوية كحجارة الدومينو ابتداء بهذا وليس انتهاء ببيع مادة الغاز لشركات اسيوية كـ(بيعة سارق) لربع قرن قادم، توجت هذه بالبيعة الكبرى -لهذا الميناء الدولي الهام الذي كان حتى خمسينات القرن الماضي يحتل المرتبة الثانية عالميا بعد ميناء نيويورك من حيث الاهمية والمميزات التي يتمتعها بها كموقع جغرافي وعمق كبير تحت البحر، علاوة على توفير جميع الخدمات -لشركة موانئ دبي العالمية عامي 2007م و 2008م التي تمتلك وتدير عشرات الموانئ عبر العالم ومنها ميناء جيبوتي ومحطة حاويات (دورالي) تحت التطويرفي ذات الدولة الافريقية القريبة من عدن، والذي يكون بالضرورة ميناء منافسا لعدن.

- بدأت قصة بيع ميناء عدن بالأساس لمصلحة قوى نهبوية معروفة درت عليها هذه الصفقة بملايين الدولارات -إن لم تكن بالمليارات- تحت غطاء عقد تأجير الميناء لمدة 25عاما قابل للتمديد عشر سنوات آخرى- حسب ما يعتقد - بعد رفض عرض شركة(رابطة الكويت والخليج للنقل) التي تقدمت بعرض افضل حسب قول رئيسها سعيد دشتي - مع ان نص عقد التأجير لم ينشر حتى اليوم وهذا هو وجه الدهشة بالأمر وهو ما يثير ظلالا من الشك والريبة أكثر وأكثر بهذه الصفقة الملعونة ، وان كان(العقد- البيع) قد تم بالظاهر بين مؤسسة خليج عدن وشركة موانئ دبي وهي شركة تتبع شركة دبي العالمية العملاقة مطلع الالفية الجديدة تقريبا بعد انسحاب الشركتين المشغلتين السابقتين للميناء وهما على التوالي :هيئة ميناء سنغافورة PSAوOBM -يطول شرح أسباب انسحابهما-، وشكل الطرفان أي مؤسسة خليج عدن وشركة دبي مشغل مشترك هو اصلا مشغل وهمي سمياه (الشركة المشتركة) كغطاء لما تقوم به دبي.

- صحيح ان نص عقد التأجير هذا لم ينشر بوسائل الإعلام ولم يعرف به أحد بمن فيهم على ما اظن وزير النقل نفسه، ولم نعرف بالتالي ما إذا كان هذه العقد قد ألحق الضرر بالميناء ام لا إلا ان الشواهد والتعسفات والتملص من التزاماتها فضلا عن الاهمال المتعمد لحركة الميناء وادواته وآلياته وغيرها من اساليب العبث التي تقوم بها هذه الشركة بهذا الميناء وعماله وتضرب بمستقبله كاهم ميناء عالمي بالصميم كافية لأن نعرف حقيقة ما نص عليه ذلك العقد الذي بيع بمقتضاه هذا الميناء لشركة تملتك موانئ كثر منافسة له بالمنطقة. فهاكم بعض من هذا العبث الذي مارسته وتمارسه هذه الشركة وبتواطئي مخز من قبل اياد يفترض انها وطنية فالأفعال تغني عن الاقوال :

- عملت هذه الشركة بدأب على طرد أهم الخطوط الملاحية والمتمثل في الخط الملاحي الرئيسي(pil) الذي انتقل الى ميناء جيبوتي..! كما رفعت هذه الشركة تعرفة تناول الحاويات مما ادى هروب بقية الخطوط الملاحية التي كانت تعمل في الميناء.

- لم تف الشركة بالتزامها تطوير محطة الحاويات برغم تأسيس شركة تطوير لخذه الغرض في عدن وتشغيلها، مناصفة بين الطرفين اليمني والشركة وبرأس مال أولي بقيمة 200 مليون دولار وباتت الشركة مشمولة بقانون المنطقة الحرة .

-حولت جميع المعدات الخاصة بتناول الحاويات في محطة المعلا إلى كومة من الخردة والتعمد بعدم إجراء اية صيانة للمحطة ما حولها الى محطة متهالكة وخارجة عن العمل بعد ان اخرجت الآليات والرافعات الجسرية والسكة التابعة لها عن العمل، وهذا ما عكس نفسه سلبا على عدد السفن القادمة للميناء علاوة على انخفاض كبير لعدد الحاويات الواصلة بالإضافة الى التعثر في خدمات القطر والإرشاد والرسو والتعميق للقناة الملاحية لدخول وخروج السفن.

- عدم تنفيذ خطة الاستثمار الخاصة بالمرحلة الأولى من عملية التطوير خلال الفترة الزمنية المحددة لها، فضلا عما اصاب العمال من ظلم فادح حولهم الى متسولين في مرفقهم الحيوي المهم وجعلهم مجرد حراس على بواباته وطرد معظمهم إلى قارعة الطريق بمجرد انتهاء فترة الإعارة مع الشركة.!.

- ولما بلغ الظلم مداه عمدت قبل ايام مؤسسة خليج عدن الى إلغاء عقد التأجير الجائر من طرف واحد .

- لاشك ان قوى كثيرة من التي نهبت ولاتزال تنهب الجنوب لم يرق لها هذا الاجراء أي(الغاء عقد التأجير) وطفقت تروع وترهب كل من يحاول ان يقترب من عش دبابيرها ولا تتورع ان ترسل (رسائلها النارية) الى كل مع يقترب من محراب فسادها كما فعلت مع الدكتور واعد باذيب وربما مع الدكتور ياسين أيضا الذي غادر صنعاء فجأة غاضبا إلى الخارج.!

ولله الأمر من قبل ومن بعد.!

أفكار

الحوار الوطني الشامل سينهي المتاجرة السياسية

سمير راجح

في الحقيقة أن اليمن أرضا وشعبا أساسا هو موحد بطبيعته، والظروف التي مر بها اليمن وشعبه منذ الأزل وإلى يومنا هي التي عرضت الوطن إلى أن يتفتت جغرافيا وأن تقام فيه دويلات ودول ويخوض أبناؤه حروبا وتستغل من قبل قوى خارجية طامعة، و.. إلخ من ظروف صعبة ومعقدة وخطرة أجبرت الكثيرين من أبناء اليمن على الانسياب إلى خارج اليمن الكبرى نزوحا وهجرة ومناصرة، وهناك أسر وعوائل وقبائل وقرى وأسماء أعلام لأفراد ومعالم ذات أصول يمنية في كثير من بلدان العالم، والذي كان ينقص اليمن هو وحدة نظام حكمها في دولة واحدة على كامل الوطن اليمني هذه الوحدة هي التي كان قد افتقدها شعبنا اليمني العظيم ولكنه ظل يتحمل ويعاني مرارات التمزق الجغرافي والتناحر القبلي والمناطقي والمذهبي والاختلاف السياسي في نهج من كان يحكم والتشتت الاجتماعي و.. إلخ!! وذلك حتى استطاع التبع اليماني الأول (قديما) إعادة تحقيق وحدة اليمن في دولة يمنية واحدة، و (حديثا) استطاع رئيسا قيادتي شطري وطننا اليمني بتقاربهما سياسيا إعادة تحقيق وحدة اليمن في دولة يمنية واحدة مرة أخرى.

فالدولة اليمنية الوحدة ما تزال قائمة، وتفرض سيادتها على كامل أراضيها ومياهها وسمائها، على الرغم من كل الظروف الصعبة التي ما تزال تعاني منها ومن الأحداث المؤسفة!! التي وقعت ولا تزال بين حين وآخر تقع فيها والناجمة بعضها من السلوكيات اللا أخلاقية واللا قانونية واللا وطنية والتي استهدفت بقصد أو بدون قصد ضرب الوحدة الوطنية، وإضعاف هيبة الدولة، وممارسة الفساد والإفساد والعنف والإرهاب!!، والتي مارسها ويمارسها أولئك البعض من الخارجين عن الثوابت الأخلاقية والوطنية بخرقهم للدستور وتجاوزهم للقوانين النافذة مستغلين الجاه والمال والسلطة والقبيلة والحزبية!!، ولهذا خرج شعبنا اليمني العظيم بطلائعه الشبابية الثائرة سلميا يجوبون الشوارع تظاهرا ويفترشون بعض الساحات اعتصاما، وكانوا يتصدون بصدورهم العارية للرصاص الحي، ويتعرضون للاعتقال والخطف والتعذيب والتهديد والإقصاء والإهمال وإلى غير ذلك!، وهم يطالبون بحقوقهم الشرعية والمشروعة شعارا وهتافا، ولكنها لم تجد آذانا مصغية ولا تجاوبا سريعا حريصا ومسؤولا بل عنف مفرط، ومماحكة منفرة! الأمر الذي شق المجتمع والدولة بين مع أو ضد الشباب الثائر سلميا، والذين صعدوا من مطالبهم العادلة وأعلنوها ثورة سلمية من أجل التغيير الواعي والهادف القضاء على الثقافة السلبية فكرا والمدانة سلوكياتها!، وتصحيح الأخطاء والاختلالات والمشاكل والأزمات والأوضاع المقلوبة إداريا وماليا وسياسيا ودبلوماسيا وعلميا و.. إلخ!!، وبناء دولة مدنية حديثة ومتطورة تقوم على القانون والعدل والمساواة فتحمي الوحدة وتعزز لحمتها الوطنية وتجسد الديمقراطية قولا وعملا، وتكافح إداريا وقانونيا وسياسيا وثقافيا وإعلاميا و.. إلخ، كافة أوجه الفساد والعنف والإرهاب وملاحقة المتورطين في ممارسته بصورة مباشرة وغير مباشرة، وإعادة الثقة والهيبة للدولة واحترام الدستور والالتزام بالقوانين النافذة وفرض الأمن وحماية السلم الاجتماعي وتفعيل دور الدولة في بناء الإنسان والوطن معا وصنع المزيد من المنجزات الإنسانية الثورية والوحدوية والديمقراطية والتنموية العادلة والشاملة لتحقيق الحياة الكريمة والنهوض باليمن الجديد.

وبهكذا تنتهي عملية المتاجرة السياسية بالوحدة، ويصبح الحوار الوطني الشامل دعوة مفتوحة لكل أبناء الوطن اليمني من شماله إلى جنوبه ومن شرقه إلى غربه ليناقشوا تحديد ومعالجة السلبيات والأخطاء و..إلخ، ووضع النقاط على الحروف بكل حرية حقة وشجاعة أدبية ومصداقية لوجه الله ومن أجل اليمن الجديد بما يكفل أن لا تتكرر السلبيات والأخطاء والمظاهر المؤسفة فساد وعنف وإرهاب وعصبيات جاهلية شللية ومناطقية وقبلية وحزبية!! وذلك لأننا نريدها دولة قانون للكل وعلى الكل وبالكل.

سلفيو اليمن والقضية الجنوبية

طه بافضل

في حرب 1994م، لم يفرح أحد من الجنوبيين بهزيمة الحزب الاشتراكي بقيادة الرئيس علي سالم البيض بمثل ما فرح "المتدينون"؛ فتاريخ الاشتراكي في الجنوب، متوشح بالسواد، بل في أيام الحرب المذكورة، كانت الآلة الإعلامية لاتجاه البيض الداعي للانفصال وفك الارتباط عن الشمال، تتوجه بشكل قوي إلى المرجعيات الدينية والشخصيات الدعوية، وطاردت قياداته بعض المشايخ وهددتهم؛ فاضطر عدد منهم إلى السفر إلى الخارج، أو الاختفاء خوفا من أن يمسهم أذى الاشتراكيين.

انتصر الرئيس السابق علي عبد الله صالح، على شريكه ونائبه في أول مجلس رئاسي لدولة الوحدة، انتصارا لم يكن بعيداً عن دعم سلفيي الشمال، المتمثل خصوصا بالجهاديين الذين رجعوا من أفغانستان، إضافة إلى الإخوان المسلمين، الذين كانوا العنصر الأساس في الانقضاض على الاشتراكي، والانتصار عليه في معركة فك الارتباط التي يخشاها غالبية الشمال بدءا بشيوخ القبائل وبالساسة والمثقفين، إلا النزر القليل الذين تفتقت عقولهم على أحوال الفكر الإنساني وتحولاته وخياراته المشروعة.

في عهد الوحدة اليمنية، انتعشت السلفية وازدهرت، ثم انتشرت علميا ودعويا وخيريا، وأصبح لها مراكز علمية شرعية، ومؤسسات خيرية ومنابر جمعة في كل محافظة ومدينة وقرية، خصوصا في الجنوب الذي لم يعرف طوال فترة حكم الاشتراكي مثل هذه المظاهر، بحسب ذلك الزمن الذي يعيشه، والأيديولوجية الفكرية التي ينتهجها، فهو يرى: أن كل مظهر من مظاهر الانتشار الديني الأيديولوجي هو رجعية وتخلف وعصور وسطى يصعب عليه السماح لها أن توجد، بله أن تتحرك!!

هذه مقدمة مهمة لما سيأتي من الحديث عن موقف سلفيي اليمن تجاه قضية الجنوب؛ ومن هنا، يتضح جليا، أن سلفيي اليمن أغلبهم، بل جلهم مع الوحدة اليمنية،؛ فشيوخ جمعيتي الإحسان والحكمة الخيريتين، وائتلافاتهم الدعوية للتغيير، ودار الحديث بدماج ومن تابعهم من ائتلافات الدعوة والتغيير، ومعهم حتما "سلفيو ولي الأمر" بصعدة أتباع الشيخ مقبل الوادعي - رحمه الله -، وقفوا موقفاً مناوئا من أية دعوة للانفصال أو فك الارتباط، بل رفض بعضهم –وبقوة- الدعوة إلى الفيدرالية كحل مرحلي للقضية الجنوبية، ومن ثم يعطى الأمر للجنوبيين لتقرير مصيرهم، وحجتهم كما يقول فيصل البعداني عضو هيئة تحرير مجلة "البيان" سابقاً: "إن تحويل المطالب العادلة بتصحيح الأخطاء ورفع المظالم العامة والخاصة إلى حراك سياسي داع للتمزق، وتمكين التغريب، واستنبات الحقد والكراهية بين أبناء الشمال والجنوب، وقال إن الحراك الجنوبي تدعمه دول إقليمية تسعى لمصالحها ولا يهمها تفكيك اليمن وتخلفه أو تطوره، وأن قيادة الحراك الحالية تنبئ عن قيام دولة ليبرالية علمانية وليست إسلامية.

أما حزب الرشاد السلفي الذي يتزعمه اثنان من أقطاب "الإحسان الخيرية"؛ د.محمد العامري البيضاني وأمينه العام الشيخ الحميقاني، فأشار في بيان تأسيس الحزب بـ"تكليف اللجنة التحضيرية لإعداد رؤية سياسية شاملة لتقديمها إلى مؤتمر الحوار الوطني تشمل كافة القضايا الوطنية وفي مقدمتها القضية الجنوبية"، وهو يدل على أن الحزب السلفي الوليد ومن فيه من القيادات السلفية لم يبحث أمر القضية الجنوبية ولم يتصوروها التصور الكافي، لأنهم كانوا في غياب تام عما يعتمل في الساحة السياسية في اليمن وبالأخص الجنوب!

على الرغم من أن سلفيي الجنوب والشمال، وجهان لعملة واحدة، فالكل في منظومة منهجية علمية شرعية واحدة، فإذا عطس سلفي من صنعاء شمته من في المكلا وعدن ومأرب، إلا أن الواقع وفقهه ومتابعته والتعايش معه ألزم سلفيي الجنوب بقراءة جديدة له، والأخذ بجدية للمعطيات على الشارع؛ نظرا لدخولهم ووجودهم بين الناس في تعاملاتهم ومعاناتهم ومصابهم. لقد رأوا مظاهر جديدة ومتجددة خلال عهد الوحدة، فلم يتحقق ما كانوا يأملونه بانتصار "الشرعية الدستورية" على "الاشتراكية الانفصالية". بل رأوا ما هو أسوأ من ذي قبل. فقد تم التضييق عليهم، ومتابعة أعمالهم بدقة وتأخيرها، ومحاصرتهم في دوائر ضيقة بحجة محاربة التطرف والإرهاب، ناهيك عن انتشار الرشوة والمحسوبية والسرقة والنهب والشفط لثروة الجنوب، واختلال الأمن وضياع حقوق الجنوبيين بسطو المتنفذين عليها، وغياب هيبة الدولة، وصنمية الحاكم، وحكم المنافقين والرويبضات، وتراجع في معيشة الناس، وانتهاء العدل والقانون، وسيادة حكم القبيلة الجاهلية البعيد تماما عن حكم الإسلام الذي كانوا يأملونه ويشتاقون للعيش في كنفه.

فالواقع في الجنوب شيء، وفي الشمال شيء آخر، وهذا الذي فهمه الشيخ حسين بن شعيب رئيس "الهيئة الشرعية للجنوب العربي" الذي عاش في كنف الشماليين سنين عديدة، وعمل في مراكز السلفيين العلمية والدعوية، ورأس تحرير مجلة "المنتدى" الصادرة عن "الحكمة الخيرية"، ثم وجد تهميشا من زملائه السلفيين، وحاصرته دولة الوحدة اليمنية، فحينما ذهب إلى دمشق لسفر شخصي اتفقت مع نظام بشار الأسد لاعتقاله بحجة دعمه لتنظيم القاعدة والتواصل مع أعضائه، فتم إيداعه في السجن المركزي في صنعاء، وظل فيه فترة، كانت كفيلة بتغيير رواسخ فكرية لديه، فانتقل بطرح جديد ورؤية حديثة للانتقال من واقع متهتك ومحطم، إلى واقع مستقبلي خرج من خلالها إلى التوافق مع الحراك الجنوبي في مطالبه بفك الارتباط عن دولة الشمال والرجوع بالجنوبيين لدولتهم السابقة. وعلى نفس الطريق المناوئ لمفهوم الوحدة الحالي، نهج آخرون نهج المعارضة السلفية في الجنوب، ومنهم الشيخ عبدالرب السلامي وهو رئيس فرع الإحسان الخيرية بعدن وأسس مع مجموعة من الشيوخ وطلاب العلم حركة "النهضة الجنوبية السلفية"، دعت بوضوح إلى حق تقرير الجنوبيين لمصيرهم كما في رؤية الحركة التي تضمنت مفهوم قضية الوحدة اليمنية و البعد الداخلي الجنوبية، والموقف من خيارات الفيدرالية وفك الارتباط ومشروع الأقاليم، فترى "النهضة" أن الخيار الأمثل لحل القضية الجنوبية هو خيار إعطاء الأولوية للمطالبة(بحق الشعب الجنوبي في تقرير المصير).

وأما المشايخ الآخرون في الجنوب فبين موافق لرأي النهضة، ومتردد في البوح برأيه وآخر متوسط؛ فهو من جانب محافظ على الوحدة، ومن جانب آخر يحترم رأي شعب الجنوب ويقدر معاناته.

حال السلفيين اليوم، إزاء القضية الجنوبية، منازلات ومعارك تنشب بين مؤيد للوحدة وداع لاستمرارها، وبين داع لفك الارتباط أو الفيدرالية، فامتلأت صفحات "الفيسبوك" لكل فريق، بكم لا بأس به من التعليقات والحوارات وصلت إلى حد التشنج والتهديد والدعاء بالويل والثبور والتخويف من الإثم والجرم والعذاب الأليم! وكأن المسألة أصبحت ذات بعد عقدي ومجمع عليها، وأصبح الانفصالي المخالف للطرف الوحدوي مرتكبا أكبر الكبائر وأعظم العظائم!! وهي لا تعدو مسألة خلافية قابلة للأخذ والرد، وما الوحدة والانفصال إلا وسائل سياسية ليعيش الناس في الحياة بنظام سياسي ينظم شؤون حياتهم المعيشية، ويحافظ على أمنهم واستقرار وطنهم كي يسود في ربوعه العدل والنظام والقانون.

لقد امتحنت القضية الجنوبية سلفيي اليمن، فكأني بهم سيخرجون من هذا الامتحان العسير، وهم أكثر تفككا وانقساما، إذا لم يعقدوا تصالحا فيما بينهم، يلم شتاتهم، ويرأب الصدع بينهم. فهل يتدارك سلفيو اليمن أمرهم، من خلال توافقهم على حلول متقاربة تجمع شملهم ولا تفرقه، حتى وإن فرقتهم توجهاتهم السياسية؟